Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

ديناميكيات التغيير وحتمية التحول الديمقراطي في الدول العربية

Dynamics of change and the inevitability of democratization in the Arab countries

قيرع سليمGUIRA Salim، زيغم عبد القادرZIGHEM Abdelkader
1جامعة زيان عاشور الجلفة،
university of Djelfa, Faculty of law and political science, political science departement
الايميل المهني للباحث الأولs.guira@univ-djelfa.dz
2 جامعة زيان عاشور الجلفة،
university of Djelfa, Faculty of law and political science, political science departement
الإيميل المهني للباحث الثانيabdouzighem55@gmail.com

المؤلف المرسل : الاسم الكامل: قيرع سليم GUIRA Salim الإيميل: s.guira@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2021-07-22 تاريخ القبول : 2021-10-04

الملخص:

إن الخطاب السياسي والصورة التي تسعى الأنظمة السياسية العربية إلى توصيلها إلى المجتمع الدولي، تزعم أنها تقوم بإصلاحات سياسية واقتصادية في ظل المنهج الديمقراطي، في الواقع هي تتميز بمنعها للديمقراطية، وعدم وجود برنامج إصلاحي لها، وعدم تنازل أصحاب القرار عن امتيازاتهم، وتوجد فيها قيادات سياسية وبرلمانية تتربع على السلطة منذ زمن طويل، ولا يوجد بها برلمان منتخب بنزاهة، وترفض الإصلاح على أساسأن وراءه أياد خارجية، وتنعدم فيها الفرص للمجتمع المدني والمؤسسات غير الرسمية لإشراكها في رسم السياسات ...الخ؛ فعلى سبيل المثال، إذا أخذنا في الحسبان مؤشر الاستقرار السياسي، وأداء الحكومة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، أي ما هو معمول به كمؤشر للديمقراطية، في الدراسات التحليلية للكثير من المنظمات والمؤسسات الدولية، نجد أن الدول العربية تحظى بالمركز ما قبل الأخير، قبل دول جنوب الصحراء في إفريقيا في عملية التحول، وبما أن التطورات الحاصلة تفرض نوع من الاعلام الموازي وما يقابل ذلك من وعي سياسي يجعل عملية التغيير عملية يفرضها الواقع السياسي والتطورات السياسية.

الكلمات المفتاحية:التحول الديمقراطي، آليات التغيير السياسي، الوسائط السياسية، الديمقراطية في الدول العربية.

Abstract:

The political discourse that the Arab political regimes seek to convey to the international society, claiming that they are carrying out political and economic reforms in the democratic approach, in fact it is characterized by its prevention of democracy, the absence of a reform program for it, and the decision-makers not relinquishing their privileges, and there are political and parliamentary leaders in it It has been in power for a long time, and it does not have an impartially elected parliament, it rejects reform on the grounds that other external actors are behind it, and there are no opportunities for civil society and informal institutions to involve them in formulating policies...etc. For example, if we take into account the indicator of political stability, government performance, the rule of law, and the fight against corruption, which is used as an indicator of democracy, in the analytical studies of many international organizations and institutions, we find that the Arab countries enjoy the penultimate position, before the countries of south Africa is in the process of transformation, and since the developments that are taking place impose a kind of parallel media and the corresponding political awareness, the process of change is a process imposed by political reality and political developments.

Keywords: Democratic transition, mechanisms of political change, political media, democracy in the Arab countries.

مقدمة:

لم يكن الواقع السياسي في الدول العربية قبل سنة 2011 يوحي بأي تغيير في الأنظمة السياسية السائدة منذ عقود، حيث كان مفهوم التحول الديمقراطي غريبا عن

الثقافة السياسية العربية، كان بمثابة فعل سلبي لا يمكن حتى التفكير فيه، إلى درجة تساءل الرأي العام العالميعن الأسباب وراء عدم وجود ديمقراطيات عربية. وهذا ما أدى بالكثير من الأكاديميين والمحللين، للبحث في أسباب الاستثناء العربي؛ لكن بعد 2011، وبطريقة فجائية وسريعة، تحول الأمر من المستحيل إلى الممكن، وبفضل الحركات الاحتجاجية العربية، ترتبت كيفية جديدة في تحول الأنظمة السياسية من النظام السلطوي إلى الديمقراطية، وتدريجيا، ضربت موجات الاحتجاجات العديد من الدول العربية، التي تمكنت من الإطاحة بكل الافتراضات، وبخاصة، تلك الفرضية التي كانت تجعل من الركود حتمية ومسلمة، وكانت النتيجة غير متوقعة، تمثلت في الإطاحة بالحكام في كل العديد من الدول العربية، في كل من تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، والجزائر...وغيرها

وعلى اعتبار أن لكل دولة تجربتها في عملية التحول الديمقراطي، من الضروري أن نفهم عوامل المسلك السياسي، والمنهج الذي يتفاعل من خلاله الفاعلون السياسيون وكذا المؤسسات الأخرى مع النظام السياسي القائم.

فإلى أي مدى يمكن اعتبار عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية حتمية فرضتها ممارسات سياسية سابقة؟

لأجل معالجة هذه الاشكالية تم تقسيم هذا المقال إلى أربع عناصر أسياسية:

1. سمات التحول الديمقراطي في الدول العربية
2. مراحل التحول الديمقراطي
3. عوامل التحول الديمقراطي في الدول العربي
4. حتمية التغيير وإعادة بناء الدولة

1.سمات التحول الديمقراطي في الدول العربية:

على الرغم من بساطة الدلالة اللفظية لمصطلح التحول الديمقراطي، إلا أن لهذا المصطلح كغيرهمن المصطلحات المستخدمة في العلوم الاجتماعية بشكل عامتعريفات مختلفة بالنظر إلى أنه يشملأبعادا متعددة، ومن أجل الوقوف على ماهية هذا المصطلح يمكن التطرق إلى معنى التحول، ثم إلى الديمقراطية، كونه مصطلح مركب يتكون من كلمة التحول مصحوبة بكلمةالديمقراطي والتي هي صفة تحيل إلى الديمقراطية.

فيقصد بمصطلح التحول، التغير في الشيء أو انتقاله من صورة إلى صورة أخرى[1] وكلمة التحول تقابلها في اللغة الفرنسية **Transition** وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو مرحلة معينة أو مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر.[2]

فالواقع والتاريخ يشهدان على أن المجتمعات الإنسانية تثبت على حالة واحدة دائما، بحيث أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات، أولى تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره، وثانية تعمل على تغييره وتعديله وينتهي بالثورة.

وعلى الرغم من كون علم الاجتماع هو السباق في دراسة مفهوم التحول، إلا أن هناك الكثير من الدراسات حول نفس الموضوع في العلوم السياسية، حيث يشير مفهوم التغيير السياسي إلى التحول في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية، بمعنى السلطة، والإجبار والنفوذ السياسيين. بمعنى آخر، أن التغيير السياسي، يعنى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية، بحيثيعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها.وحسب ما يتداول في الأبحاث السياسية، فإن التغيير يمكن أن يتم داخل الدولة من دون تغيير النظامالسياسي، حيث يكون النظام قد استجاب للمطالب الشعبية أو الضغوطات الناتجة عنعوامل عديدة، وفي هذه الحالة فإن التغيير قد يطال بنية النظام المؤسسية، أو قياداته، أو أهدافه، أو سياساته، ويأخذ طابع الإصلاح الجزئي والسلمي والتدريجي، وتختلف قدرة نظامعن آخر في الاستجابة لهذه المطالب، وإذا ما أخفق النظام القائم في الاستجابة للمطالبوالضغوطات الاجتماعية أو الشعبية، ووصل إلى نقطة الإفلاس السياسي، كما حصل في بعضأنظمة الدول العربية عقب اندلاع الثورات الشعبية بداية من 2011، فمآله الانهيار،والأنسب أن ينشأبدلا منه نظام آخر من خلال وسائل عديدة كالثورة أو الانقلاب.[3]

أما الديمقراطية، فقد قال عنها **أبراهام لينكولنAbraham Lincoln**في خطابه التاريخي لسنة 1863، على انها: "حكومة من الشعب يختارها الشعب ومن أجل الشعب، يجب أن لا تزول من على وجه الأرض"، وقد أصبحت هذه المقولة أكثر وأشهر تعريف للديمقراطية، كون هذا التعريف ينطبق مع التعريف الأصلي اليوناني لكلمة

Démocratie، والتي تتكون ضمنيا من شقين **Demos** وتعني الشعب، و**Cratos** وتعني السلطة أو الحكم.[4]

وعندما يرتبط مفهوم التحول بالديمقراطية، فيعني التحول والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، أي تغيير شكل المجتمع من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي. فهو بمثابة عملية انتقال إلى نظام يأخذ بالتعددية السياسية، ويعترف بوجود معارضة لنظام الحاكم، ويضمن حرية الرأي والتعبير في قضايا وموضوعات لم يكن مسموحا بمناقشتها من قبل، ويؤمن بالمشاركة الشعبية بحيث يكون من حق المحكومين تغيير الحكومة بالطرق السلمية من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة، كما تقع عليهم مسؤولية الرقابة على من هم في السلطة. وفي المقابل، يحظى الحاكم بطاعة المحكومين له.

وبالتالي يكون التحول الديمقراطي اشمل من الاصلاح السياسي Réformepolitique والتحديث السياسي Modernisation politique.

2. مراحل التحول الديمقراطي:

تشمل عملية التحول الديمقراطي ثلاثة مراحل وهي:

- انتقال من وضع استبدادي إلى آخر ديمقراطي
- تتم من خلال عملية تدريجية
- هي وسيلة للوصول إلى الديمقراطية وليست هي الديمقراطية.

وكذلك يمر التحول الديمقراطي بعدة مراحل، والتي يصفها المفكرون بأنها الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظامالسلطوي إلى النظام الديمقراطي، وقد تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، بحيث يمكن أن تتواجد في إحداها مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد. فالتحول الديمقراطي عملية معقدة، بالرغم من بساطة المصطلح، تتكون من مراحل متعددة يمكن التمييز بينها لأغراض تحليلية، لكنها تتداخلواقعيا.

وهذه المراحل هي كالتالي:

أولا: انهيار النظام السلطوي، وهي المرحلة الأولى للتحول الديمقراطي، يشهد المجتمع خلالها، العديد من الصراعات بين الذين يقودونعملية التحول الديمقراطي، والذين يريدون فقط بعض الإصلاحات النظمية، ذلك للحفاظ على شرعية النظامالقائم، وبين المتشددين الذين لا يريدون إجراء أية إصلاحات،[5]

ففي حين تحاول النخب العربية الحاكمة البقاء في السلطة، تبدأالمعارضة في لعب دور المهدد للنظام، وقد يحدث انشقاق في صفوف القوى المساندة للنظام، ويخرج إلى العلن اتجاهمتشدد، وآخر إصلاحي، أو ما يسمى أحيانا بالحرس القديم **Vielle garde**، وجيل جديد أكثر انفتاحا، وقد تتصاعد الضغوط في الداخل ومن الخارج، ويقدم النظام التنازلات. لكن ومع ذلك، تتوقف عملية انهيار النظام القائم على درجة تماسكه وتضامن أجزائه،وضعف المعارضة وتفككها لافتقادها لبرامج وخطط تستدعي التغيير، وكذا حدة الاستقطاب والصراع بين المتشددينوالمعتدلين.وبالتالي، يتوقع أن تؤدي التنازلات إلى إصلاحات لكنها قد تكون إصلاحات تجميلية **Système relooké** أو شكلية، ذلك من أجل امتصاص الضغوطوتجاوزها، وقد تبرز إصلاحات حقيقية لكنها قد تتعرض للارتداد مرة أخرى بسبب هشاشة الموقف واستماتةالنخب صاحبة الامتيازات والمصالح للبقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة. وقد يضاف لها أيضا، مقاومة عناصر مستفيدة، مدنية أو عسكرية، وقد يلجا النظام إلى تقوية قبضته على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، قصد استخدامها عند الحاجة، فيصمد النظام وتمارس الضغوطثانية، ويشتد الصراع في حلقة جديدة من حلقات متتابعة إلى أن يتم إقرار التحول بأساليب أخرى كالانتفاضة.[6]

وفي هذه المرحلة لا يشترط أن يعقب انهيار النظام السلطوي، حدوث تحول للنظام الديمقراطي، إذ يمكن أن يكون التحول لنظام سلطوي آخر، إذ لا تعتبر المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي عملية ذات اتجاه واحد تصاعدي، بل في الدول العربية شبه ديمقراطية تجهض عملية التحول الديمقراطي بمجرد ظهورها، بينمالا يصل البعض الآخر إلى مرحلة التماسك والتدعيم، فالتحول الديمقراطي سرعان ما يفشل في الدول العربية نتيجةالمقاومة من جانب النخب المدنية أو العسكرية، وحتى من جانب النقابات بتواطؤ بعض فعاليات المجتمع المدني، أو غياب الأوضاع الاجتماعيةوالثقافية، والمؤسسات الملائمة. فلابد للديمقراطية من مقومات أساسية حتى تتواجد وتترسخ، في ظل ظروفتؤدي إلى ظهورها، لأن الاحتمال أن لا يترتب على عملية التحول الديمقراطي التماسك والتدعيم، يبقى

موجودا، كون النخب المساندة للنظام القائم هي أصلا تتكون من خليط ومزيج من الفاعلين.[7]

ثانيا:إقامة النظام الديمقراطي: تعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة في عملية التحول الديمقراطي،فإما أن يستكمل العملية، أو يرتد إلى النظام السلطوي.

وتظل المخاطر قائمة للارتداد إلى النظامالسلطوي، باعتبار ترابط مزيج غير متجانس من البعض من مؤسسات وأفراد وجماعات بالنظام القديم، في مقابلترابط مؤسسات وجماعات ديمقراطية بالنمط الجديد، في ظل تواجد ديمقراطيين يتقاسمون السلطة طوعا، أو كراهيةمن خلال الصراع أو التوافق. فيحدث التغيير السياسي، عندما يتكيف النظام مع المطالب الجديدة، أو عندما يكون النظام غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم إحلاله بنظام جديد.وقد يرتفع سقف مطالب الديمقراطيين وتتسع حركة الاحتجاجات، وتبرز مطالب ضد الفساد والاستبدادوالقمع، وتبدأ شعارات تطالب بالديمقراطية الحقيقية الكاملة، التي تتجاوز الخطوات الجزئية كإصلاح المنظومة الانتخابية، أو قانون الأحزاب أو الهياكل المؤسساتية، لتضمن المساءلة والمحاسبة لكل الشخصيات والقيادات بما فيها الحاكم الرئيسي، والشفافية.وتشهد هذه المرحلة حالة من التحول الليبرالي والذي يعتبر مقدمة للتحول الديمقراطي، إذ نجد تنازلات معينةمن قِبَل القيادة السياسية الحاكمة.

ثالثا: التماسك الديمقراطي، وهي مرحلة التحول التي تحدد وترسم أساليب وقواعد حل الخلافات والصراعات السياسية بطرق سلمية، ومنالمفترض أنها تنتهي عند إصدار دستور جديد، وإقامة انتخابات حرة، ولكن هي مرحلة تحول لديمقراطيةإجرائية وشكلية، ولو كان هذا التحول ناجحا، فهو لا يضمن الاستقرار للديمقراطية الناشئة، فانقلابات عسكرية وأحداث عنف أخرى قد تكونهي النهاية لهذه الأنظمة الديمقراطية، لهذا السبب فإن تأسيس اتفاق ثابت بين النخب يحدد قواعد اللعبةالسياسية الديمقراطية، وكذا أهمية، وقيمة المؤسسات الديمقراطية، وهو جوهر التماسك الديمقراطي، فلن يتحققالتماسك إلا إذا تخلى النظام عن المؤسسات المتوارثة عن النظام السلطوي القديم، والتي تقيد الأداءالديمقراطي، وإذا ساد الالتزام الواضح بالديمقراطية وقيمها بين النخبة والجماهير بما يؤدي لخلق مؤسساتديمقراطية فعّالة، ففي مرحلة التماسك الديمقراطي، يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة، ويحل محلهامؤسسات جديدة، تعزز النهج الديمقراطي، ويسود اعتقاد لدى القيادة السياسية والفاعلين السياسيينبحتمية الديمقراطية، من أجل بقاء النظام واستمراره، كما تظهر القوى المعارضة، وتطرح قضايا مهمة، وتظهر هياكل جديدة، طرح شفاف، بالإضافة إلى الاهتمام بنشر القيم والثقافة السياسيةلترسيخ الديمقراطية.

أما الخطوات التي يقوم عليها التماسك الديمقراطي، تتمثل في إصلاح الدستور، والتشريعات، والمنظومة الانتخابية، واتخاذ قرار إطلاق حرية إنشاء الأحزاب السياسية، وخاصة تفعيل كل ما يوجد من الآليات، وإرساء مفاهيم دولة القانون، والإقرار النزيه بالاستقلال التام للسلطة القضائية،و إقرار وكفالة ممارسة الحقوق والحريات العامة.[8]

رابعا: النضج الديمقراطي، وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطي، حيث تتضمن عمليتين مستقلتين،لكنهما مترابطتان، وهما الديمقراطية الاجتماعية، والديمقراطية الاقتصادية، ويقصد بالديمقراطيةالاجتماعية مشاركة فاعلين جدد في العملية السياسية سواء الشباب أو النساء، أو أن يتم تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية، والتي تعتبر حجر الزاوية في بناء الديمقراطية، ومبدأ حاكم للنظام الديمقراطي،وبالنسبة للديمقراطية الاقتصادية، فهي ترتكز على امتلاك المواطنين، أفرادا وجماعات، الحد الأدنى من مصادرالاستقلال الاقتصادي، وذلك من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية.[9]

وبالتالي فإن مرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتشمل هذه الحقوقتقارب مستويات الدخل والثروة وإتاحة التعليم والرعاية الصحية والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،والمساواة في الفرص دون تمييز، وكذلك الضمان الاجتماعي للفقراء والعاطلين عن العمل والعاجزين عنهوالمتقاعدين.

كما تشهد هذه المرحلة المضي قدما في طريقتدعيم المؤسسات السياسية، وإرساء القواعد والممارسات الديمقراطية، وتعزيز منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى إشاعة قيم الثقافة السياسية الديمقراطية كما سبق الاشارة الى ذلك.

3.عوامل التحول الديمقراطي في الدول العربية:

شهدت العديد من الأنظمة السياسية العربية بعض العوامل الدالة على التحول الديمقراطي. حيث واجهت النخب الحاكمة ضغوطا متعددة، كانت بوصف عوامل داخلية مرتبطة بتفاعلات وتغيرات تعمل داخل تلكالأنظمة نفسها، وأخرى خارجية، تمثلت في ضغوطات دولية، مما دفع بتلك الأنظمة نحوالتحول الديمقراطي.

كان التفاعل والتداخل لهذه العوامل الداخلية والخارجية مع بعضها البعض بشكل كبير، حيث انعكسا على صانعي ومتخذي القرار في تلك الأنظمة، وأدت حدة هذه الأزمة الداخلية بأبعادهاالاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إلى تصاعد أعمال الاحتجاج الجماعي، كان نتاجها تدهور،وتآكل شرعية الأنظمة السياسية العربية الحاكمة. وإزاء هذا الوضع وجدت النخب الحاكمة في تلك الأنظمة نفسها أمام خيارين إما أن تنخرط في نمط ممارسة أعمال القمع، وهو أمر له كلفة سياسية فائقة، إما أن تفسح المجاللمشاركة السياسية، باتخاذ قرار الانفتاح الديمقراطي، وكان في الأخير خيارها، إن هي فتحت المجال للممارسة الديمقراطية، رغم أن هذا القرار يتنافى مع ثقافتها السياسية المبنية على الاحتكار للسلطة هدفه البقاء والاستمرار.

وبالمنطق نفسه ساهمت ضغوطات البيئة الخارجية في دفع عملية التحول الديمقراطي ممثلة في خطابها المتبني للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبالتالي جاءت عمليات انفتاح تلكالأنظمة في إطار تكيفها مع بيئتها الداخلية والخارجية.

أ. الوضع الداخلي:

تمثلت العوامل والأسباب الداخلية التي دفعت بعملية التحولالديمقراطي في الدول العربية في فقدان النظام السياسي لشرعيته، إذ وبعد موجة الاحتجاجات التي عرفها الوطن العربي، لم يعد هناك ما يبرر بقاءه خاصة وأنه في ظل غياب الشرعية، لن يتمكن من الصمود طويلا. وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى أزمة في شرعية الأنظمة العربيةكاستنفاذها للغرض الذي أنشئت من أجله، اي أزمة اقتصادية.وأيضا، التغير في القيم المجتمعية، حيث أصبح المجتمع أقل تسامحا مع النظام، وعدم قدرة الأنظمة السياسية على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع وخاصة ظهور فئاتجديدة يعجز عن توفير المشاركة لها، وهذا يحدث خاصة في الفترات التي تعرف فيها الأنظمة السياسية العربية تحولات اقتصادية أو اجتماعية.

ويمكن التطرق إلى الأسباب التي تجعل النخب والقيادة السياسة في الأنظمة التسلطية العربية تؤيد الخيار الديمقراطي ومنها:

- الأزمة الاقتصادية، على خلفية أن النمو الاقتصادي على المدى البعيد، يهيئ الأرضية، ويجعل البيئةصالحة لقيام نظام ديمقراطي[10] كما أن انخفاض أسعار البترول، لعب دورا في بروز الأزمات الاقتصادية، كون عائدات النفط كانت تغطي مجمل التحويلات الاجتماعية في بعض الدول العربية.

-تطور المجتمع المدنيمن حيثعلاقته مع مفهوم التحول الديمقراطي، إذ أصبحت هذه العلاقة، تتسم بالتداخل والترابط، وذلك انطلاقا من الديمقراطية في معناها العميق، أي تلك التي تمس المجتمع ونظامه وتتعلق بالقوى الاجتماعية الفاعلةفيه[11].

ب. الضغوطات الخارجية:

تتضمن العوامل الخارجية مختلف العناصر الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإيديولوجية،المشكلة للبيئة الخارجية للنظام السياسي، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

- القوى الكبرى، والتي تلعب دورا داعما في التحول الديمقراطي بطريقة مباشرة، أو غيرمباشرة، وذلك من خلال عدد من الأساليب الدبلوماسية والمالية، حيث يكون التركيز على الخطاب الديمقراطي باعتبار أن الديمقراطية تحتل مكان بالغ الاهتمام في أجندتها الجديدة.حيث أن القوى الكبرى ترى من الضروري أن تلعب دور أكبر لدعم التحول الديمقراطي.

- المؤسسات المالية والنقدية الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للإنشاءوالتعمير، هي الأخرى، تلعب دورا في التعجيلبالتحول الديمقراطي، ولو أن التحول الديمقراطي لن يخدم مصالحها ظرفيا، كون الدول المدينة، والتي عرفت بعد إقراضها، عملية التحول الديمقراطي، تصبح تعرف أزمة مالية حادة، لكن ورغم ذلك، هذه الهيئات تخضع إلى منطق الربح على المدى الطويل، حيث الدول المقترضة تبقى تحت سيطرتها في ظل إعادة جدولة خدمات ديونها، ناهيك عن ضغوط المنظمة العالمية للتجارة التي تفرض إصلاحات اقتصادية وسياسية، وهي أيضا تدفع نحو التحول الديمقراطي.[12]

4.حتمية التغيير وإعادة بناء الدولة:

إن المضي قدما في إنجاح التحول الديمقراطي وترسيخ البناء الديمقراطي الجيد، لا يمكن أن ينجحا دون الاستثمار في الثقافة السياسية، على اعتبار أن الديمقراطية لا يمكن اختزالها في بعدها المؤسساتي والتنظيمي، فإرساء الديمقراطية يستوجب ويسترعي استحضار بعديها القيمي الثقافي، اللذان يشكلان الأساس في تحصين العملية الديمقراطية، خصوصا إذا كانت هناك قناعة راسخة لدى النخبة الحاكمة ولدى المجتمع، في التوافق حول ضرورة القطيعة مع الماضي، تحديدا ما تعلق بالخلافات والصراعات الضيقة، وتغليب المصلحة العامة والانشغال بكل الأمور التي تسهل للمسار الصحيح نحو الديمقراطية.

أ. ثورة فكرية سياسية عربية جديدة ضرورة حتمية:

المتأمل في مسار الأنظمة السياسية العربية يرى أنها تزداد تأزما يوما بعد الآخر جراء حروب متعددة الأبعاد، ثورات شعبية عنيفة، وأخرى مضادة للشعوب تشنها أنظمة لا تريد التخلي عن السلطة. وبعد ثورات الربيع العربي وما تلاها من تفاعلات سياسية، انكشفت هشاشة الوضع العربي. فالدولة الريعية في الوطن العربي، تمتلك شرعية سياسية لأسباب عائلية ووطنية وتاريخية مرتبطة بمهارة سياسية وصفات قيادية للحكام، كما أنها تمتلك شرعية بفضل تأسيسها لمرحلة الاستقلال العربي والتخلص من السيطرة الأجنبية المباشرة.لكن في حقيقة الحال، الدول العربية تكون نفسها عبئا على نفسها لأنها تعاني من مشكلات عديدة تؤثر في توازنها الداخلي، وتفتح الباب لحروب أهلية، وسواء كانت جمهورية أم وراثية: مملكة، أو إمارة أو سلطنة، فهي عرفت كلها عملية تراجع تدريجي لرأسمالها السياسي، وزخمها الأولي، وقد وقع هذا التراجع بسبب عجزها عن التعامل السياسي والبنائي مع قدرتها على دمج فئات المجتمع الجديدة، الشباب والطبقة الوسطى، والفئات الشعبية المهمّشة. وبقيت السيطرة لأصحاب النفوذ السياسي والمالي في دواليب السلطة، ما أدى إلى تراجع هرمية الدولة التي دخلت مرحلة التآكل، لتصل اليوم إلى مرحلة شبه حاسمة وبائسة، بسبب اندلاع انتفاضات شعبية، سميت بثورات الربيع العربي، وبعدها ثورات مضادة، ولم يكن للمنتفضين ضد النظام السياسي من مبرر سوى أن الاحتجاجات كانت من أجل استرجاع المجتمع لسيادته.

إن رسالة الربيع العربي كما عبرت عنها الثورات العربية والحركات الاجتماعية ذات المطلب السياسي، خاصة منها الحركات الشبانية، تستدعي إلى الاعتراف والتصالح بين الأنظمة السياسية ومجتمعاتها، وبين القوى والجماعات السياسية المختلفة فيما بينها.

إن الدولة الريعية التي لم تسقط حتى الآن في وحل الحروب الأهلية، بيدها أدوات تبديد كل المخاطر التي من شانها أن تهدد سيادتها.

إذن ولابد من فلسفة جديدة للدول العربية، لان فكرا سياسياجديدا قد يمثل الجانب الفكري والنظري للتحول الديمقراطي في أي مجتمع، فلا يمكن إحداث التحول الديمقراطي أو التنمية السياسية في ظل غياب فكر سياسي ايجابي قادر على بناء نظام ديمقراطي وفق مبادئ حقوق الإنسان، والحريات العامة، الناتجة عن تطور الفكر السياسي الإنساني عبر قرون عديدة.

ب. ثقافة سياسية عربية جديدةأساستعزيز عملية البناء الديمقراطي:

إذا كان للثقافة السياسية تأثيرعلى الحياة السياسية، فهي أيضا تؤثر وبشكل كبير على النظام السياسي، إذ تدفع بالمجتمعات نحو الانخراط في النظام السياسي أو تكون لهذه المجتمعات آثار وخيمة إذا غيبت.[13]

ولكل نمط من الثقافة السياسية ما يقابله من البنى السياسية، ولا يمكن أي بناء، بنية سياسية خارج إطار البناء الثقافي السائد في المجتمع، ومن دون توافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية، وإلا سيكون النظام السياسي معرضا لخطر السقوط.[14]

إن الديمقراطية لا تقوم على الأساس المؤسساتي فقط، وإلا كانت الثورات العربية استطاعت أن تقوض مؤسسات ونخب النظم الاستبدادية التي أطيح بها. إلا أنه يبقى الرهان الحقيقي هو كيفية العمل على تبديد القيم الثقافية السياسية التسلطية التي ترسخت في العقل السياسي العربي، سواء على مستوى الشعور واللاشعور. وهذا هو الخطر الذي يهدد أنماط السلوك السياسي السلطوي، فالظاهر أن عملية هدم المؤسسات السياسية واستبدالها بمؤسسات أخرى، لا تعدو أن تكون عملية يسيرة تتحقق بإرادة الشعب، على خلاف ما إذا كان الأمر يتعلق باستبدال قيم ثقافية سياسية ديمقراطية، بقيم ثقافية سياسية استبدادية. فهي مسألة بالغة التعقيد، وقد تحتاج إلى وقت بفعل موانع وإكراهات تشكِّل التفكير الجمعي السلطوي، ليس فقط في علاقة السلطة بالمواطن، وإنما بفعل تمكنها

حتى من العلاقات الاجتماعية، مما يفرض تحديات كبيرة وعظمى.والثقافة السياسية الجديدة التي تفترضها استراتيجية التحول الديمقراطي هي باختصار الثقافة التي تحمل النزعة في وعي السياسة، لتقوم محل النزعة الشمولية، والتي تحمل التوافق والتراضي، والتعاقد، والتنازل المتبادل، على حساب قواعد التسلط، والاحتكار. فيفتح عندئذ المجال السياسي أمام المشاركة السياسية، وعقبه السلطة المشتركة، في ظل التداول السلمي على السلطة. هذا يعني نظريا، أن من وراء الثقافة السياسية التأسيس للسياسة والسلطة، كون الآخرين يعدان ملكية عمومية للمجتمع برمته، رأسمال جماعي سياسي لا ينبغي السطو عليه.

إن كثيرًا من التناقضات والتوترات السياسية والاجتماعية الداخلية، لا يمكن معالجتها بدون ثقافة سياسية جديدة، تؤسس لنمط جديد من العلاقة والتواصل بين مكونات المجتمع وقواه، قوامها التسامح، والحرية، وسيادة القانون، وقيم حقوق الإنسان؛ فكثير من المشكلات في الأنظمة العربية بحاجة إلى رؤية جديدة، تتجاوز النمط التقليدي في طريقة معالجتها. فأزمات السلطة وعلاقتها بالمجتمع، بحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة، تعيد صياغة العلاقة وعلى أسس جديدة بين السلطة والمجتمع، كما أنه لا يمكن تجاوز معضلات التمييز الطائفي والعرقي والقومي، بدون ثقافة سياسية، تعيد إلى التنوع كينونته ومتطلباته، وترسي دعائم المواطنة، وفق ثقافة لا تلغي الخصوصيات الفئوية داخل المجتمع العربي، دون أن تشرع في الانكفاء والانحباس في الذات[15].

ج. الحاجة إلى ترسيم وتحصين قيم الثقافة السياسية العربية والبناء الديمقراطي:

إن الترسيم والتحصين الحقيقيين لقيم الثقافة السياسية والبناء الديمقراطي يستندان إلى استنهاض الوعي السياسي الديمقراطي الذي يشكِّل منبع التفكير والسلوك الديمقراطيين، واستحضار دور التنشئة السياسية في التربية والتأطير وغرس قيم الثقافة الديمقراطية.

وفي السياق نفسه، تبرز أهمية مصالحة المواطن العربي مع السياسة، من خلال تعزيز المشاركة السياسية، وما يلي من مأسسة السلطة. فالوعي السياسي، هو إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي والدولي، ومعرفته لطبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط به، ومعرفته لمعضلات العصر، وكذلك معرفته للقوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار. والوعي السياسي هو كذلك طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته. والمجتمعات التي تنوي التحول من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي، هي بحاجة إلى منظومة من المعارف السياسية التي تتضمن اتجاهات سياسية تعددية، يحدد من خلالها موقفه منها، إذ يمكن له المساهمة في تغييرها أو تعزيزها وتطويرها. ولذلك يحتاج الفرد إلى رؤية سياسية واعية تعنى بالظروف والأزمات التي تهدد المجتمع.

فالتنشئة السياسية هي العملية التي يتم من خلالها تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع، وتشمل كل أنواع التعليم السياسي، الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط، في كل مرحلة من مراحل حياة الفرد، ويتضمن ذلك مختلف أنواع القيم وأنماط السلوك التي ليس لها علاقة مباشرة بالحياة السياسية، ولكنها تؤثر على السلوك السياسي للفرد، مثل اكتساب بعض الاتجاهات الاجتماعية والخصائص الشخصية التي قد يكون لها أثر على سلوك الفرد السياسي. فهي في أن واحد، عملية مستمرة ومتجددة، ويكتسب من خلالها الأفراد التوجهات السياسية ونماذج السلوك السياسي والمعارف السياسية التي ترتبط بالبيئة السياسية.[16]

بالإضافة إلى أن الثقافة السياسية للمجتمع، ليست إلا نتاج لعملية التنشئة السياسية، وان القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي تتضمنها ما هي إلا انعكاس لنوعية التنشئة التي يتعرض لها أفراد المجتمع. ويجدر بنا التنويه هنا إلى أن كل النظم السياسية تحاول أن توظف عملية التنشئة السياسية لغرس القيم والتوجهات والأفكار السياسية التي تتفق مع قيم وتوجهات وأفكار السلطات الحاكمة، وهذا ما تعيشه المجتمعات العربية، ويتم ذلك عن طريق المؤسسات والقنوات التي تخضع لسيطرة السلطة مثل المؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام، ولكن إلى جانب أسلوب التنشئة الرسمي والمباشر، فإن الفرد يكتسب قيمه وتوجهاته السياسية عن طريق قنوات أخرى قد تتناقض مع قنوات التنشئة الرسمية، مثل الأسرة وغيرها من القنوات التي لا تخضع لسيطرة السلطات بصورة مباشرة.

وكما أشرنا سابقا، تضاف كتحصيل حاصل للثقافة السياسية، المشاركة السياسية التي تزود السلطة الحاكمة بمزيد من الآراء والتصورات التي تسهم في ترشيد القرار،

وتبقى القناة الأفضل المناسبة لنقل احتياجات الجماهير للحكام، عكس الاحتجاج الذي ينتج عندما يتأزم الوضع في غيابها. كما أن الشعور الشعبي بالمشاركة في صنع القرار يجعل تنفيذ الخطط والبرامج أكثر سهولة، وبذلك يتعزز استقرار المجتمع من جهة، وتتكرس شرعية النظام السياسي من جهة أخرى، ويرتفع مستوى الولاء للنظام، وتتراجع صور استغلال السلطة. لأن القمع وحده لا يمكنه وقف التناقضات الاجتماعية والفكرية والسياسية في المجتمع، وانفجار هذه التناقضات قد يتخذ أشكالا عنيفة، تكون نتائجها مدمرة، والأمثلة كثيرة، تونس، ومصر، واليمن، وسوريا. لذلك تأطير هذه التناقضات وفتح قنوات المشاركة أمامها، وإشاعة قيم التسامح مع الرأي الآخر، هو الحل الأنسب والذي بإمكانه أن يحفظ المجتمع من الانزلاقات. وبذلك تسهم المشاركة السياسية في تنمية الشخصية الديمقراطية على المستويين الفردي والجماعي، وحتى تكون فاعلة لابد أن تكون قنواتها مفتوحة لمختلف التوجهات السياسية في المجتمع، والانتماءات الدينية والقومية، وتكون قادرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة ومطالبها المتصاعدة في المشاركة في الحكم، على أن تجد صداها لدى النظام السياسي بالاستجابة لمطالب واحتياجات الشعوب.

فالبناء الديمقراطي لا يتم إلا بمعية العنصر الإنساني ولصالحه، نتكلم هنا عن العنصر الذي يتخذ في إطار الدولة صفة المواطن، ولذلك فإن هذا الأخير لا يمكن أن يكون معزولا عما يجري حوله وغائبا عمّا يدار باسمه ولأجله، وإنما لابد أن يشارك في الحياة السياسية، والحد الأدنى لهذه المشاركة هو تتبعه للشأن العام والمقارنة بين البرامج التي تتقدم بها الأحزاب السياسية، وخاصة مشاركته في الانتخابات. ولكي تكون المشاركة إيجابية ولو في حدها الأدنى المذكور، يجب أن يكون المواطن مدركا للقواعد التي ينبني عليها المجتمع الديمقراطي ومتشبعا بالقيم الديمقراطية. وإذا كانت تلك هي الصفات الضرورية التي ينبغي أن يتحلى بها المواطن العادي، فما بالك بالنخب التي تعمل من أجل الوصول إلى مراكز القرار في الجماعة أو الدولة والمساهمة الفعلية في تدبير الشأن العام. وهنا يتضح مدلول المقولة المعروفة، وهي: "لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين"، لأنه لا يكفي أن الديمقراطية تصبح أمرا واقعا في الحياة العامة بمجرد وجود دستور وقوانين وأحزاب وصحافة وانتخابات ومؤسسات، وإنما تتوقف، بالإضافة إلى كل ذلك، على وجود المواطن الديمقراطي داخل أسرته وفي محيطه الاجتماعي والمهني والسياسي، أي أن تكون الثقافة الديمقراطية شائعة بين المواطنين العاديين والمناضلين السياسيين والنقابيين والفاعلين الجمعويين والمثقفين والصحافيين والموظفين والمسؤولين الإداريين والقادة السياسيين والماسكين بزمام السلطة ومواقع القرار.[17]

وعلى خلفية كل ذلك، يتوجب الارتكاز على مأسسة السلطة، وهي مأسسة العملية السياسية في حد ذاتها، باعتبار أنها تعني احتواء عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ضمن إطار المؤسسات السياسية؛ مما يسهّل على النظام السياسي اكتساب قدر يُعتد به من الشرعية السياسية؛ ذلك أن التنظيم المؤسس للعملية السياسية بقدر المبادئ والقيم الديمقراطية للممارسة السياسية، يفيد في تحقيق خصائص قانونية للعملية السياسية إذا تمكنت المؤسسات من أن تنظم عملها شبكة معقدة ومحكمة من الضوابط والتوازنات، وتعمل وفقًا لأحكام محددة وأسس للتوظيف والتمويل وتقويم الأداء، وتخضع لمقاييس معروفة وعلنية للنجاح والفشل وضبط للمراقبة، والمحاسبة. علاوة على عمومية العملية السياسية حيث يلغي العمل المؤسسي الاعتبارات الشخصية ويعتمد اعتبارات المواطنة ويركز عليها، وأخيرا يجب استقرار العملية السياسية لأن العمل في المؤسسات لا يتأثر بتغير الأفراد.[18]

بينما علاقات التسلط والرضوخ المنتشرة في الحياة الاجتماعية العربية والروح الاتكالية، تنعكس في نهاية المطاف على الحياة السياسية ذاتها، فيصبح من الطبيعي للإنسان العربي أن يتقبل أي نظام تسلطي، حيث أن هذا هو ما تعوَّد عليه طيلة حياته، ويصبح عنده إحساس بالعجز وعدم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات، حيث أنه قد تعوَّد على وجود من يتخذ له القرارات في جميع جوانب حياته الأخرى، ولذا فأنه يتقبل وجود من يتخذ له القرارات بالنيابة عنه في المجال السياسي. وعلى أساس ذلك، تعتبر الديمقراطية حق المواطن الفرد في المشاركة في اتخاذ القرارات العامة، شريطة أن لا يغيب الإدراك بهذا الحق لدى المواطن العربي وشعوره بالعجز عن المشاركة في اتخاذ القرارات في الأمور التي تخصه، يجعله يقبل بوجود أي نظام تسلطي على أنه أمر يتفق مع طبيعة الأشياء في مجتمعه، بغضّ النظر عن مشاعره تجاه هذا النظام، وعادة ما تكون مشاعر سلبية مشوبة بالكراهية وعدم القبول لهذا النظام،

يصاحبها إحساس بالعجز عن فعل أي شيء تجاه النظام أو تغيير سياساته.[19]

إن أي نضال يرمي إلى إقرار الديمقراطية في معناها الواسع، لا يمكن أن يؤتي ثماره إلا إذا كان مبنيا على نظرة شاملة للديمقراطية، لا تقتصر على الجانب الذي يعني الدولة وإنما تشمل أيضا المجتمع بأفراده وهيئاته. وكلما انتشرت الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع، وترسخ السلوك الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية والنقابات وهيئات المجتمع المدني عمومًا، تعبدت الطريق أكثر نحو الديمقراطية. لأن الدولة والمجتمع كلا منهما يصب في الآخر، ولا يمكن للدولة إلا أن تعكس مستوى تطور المجتمع في شموليته وليس في أجزاء محدودة منه.

فالديمقراطية أصبحت في عصرنا أكثر من ضروريا، وإذا أراد الفرد العربي أن يرفض دوره كرعية، يجب عليه أن يطمح إلى أن يتحول إلى مواطن، وهذا لا يتأتى إلا بتوفر مجموعة من الحقوق الديمقراطية لديه، منها، افتكاكه للحق في اختيار حكامه، مع إمكانية مراقبتهم، وعزلهم. بالإضافة إلى افتكاك حقه في حرية التعبير، وحقوقه الاجتماعية الأخرى، كحقه في إنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات، والحق في المساواة مع تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية.

إذن، لا يجب النظر إلى الديمقراطية من زاوية الممارسة داخل المجتمع، بل من ضرورة إرساءأسسها، وآليتها، والعمل بها كإطارأساسي، وفيما بعد، ممارسة المجتمع لها، على اعتبار ممارسة حقوق المواطنة، وعلى أساس ذلك، يصبح الحاكم يتمتع بالشرعية الحقيقية، الضامنة الوحيدة له لتبرير حكمه.

خاتمة:

ختاما، يمكن اختزال أن عملية التحول الديمقراطي التي جرت في الدول العربية التي هي مازالت قيد التجريب، تلعب فيها الوسائط أهمية بالغة تربط بين الدولة والمجتمع، وهذا في ظل غياب أو تغييب القوى السياسية والاجتماعية التقليدية في تحريك المواطنين، بغية المشاركة في العملية السياسية وتحويل آراءهم إلى خيارات سياسية واقعية. وحتى في حال وجود قنوات اتصال بين الدولة والمجتمع، فالملفت للانتباه أن هذه الآليات غالبا ما تكون غير فعالة، إما لعدم تفعيلها أو لاستخدامها بأساليب غير مجدية تخدم أهداف النظام السياسي القائم، وهذا الذي يشكل أحد الأسباب المفسرة لعدم وجود ديمقراطيات عربية، ويجعل المجتمع يلجأ من الحركات الاجتماعية، الدينامية الأساسيةللتغيير أمام إشكالية التحول الديمقراطي في الدول العربية.

إن الحتمية الاجتماعية السياسية تطمح إلى بلوغ نمط من أنماط حكم جديدة وبديلة لما كانت عليه دول الربيع العربي، وتم ذلك وفق ما يجب أن يكون من بين الاختيارات العديدة للتحول، وبطبيعة الحال في السياق العربي من خلال الإسقاطات على ما هو موجود. كما لا يمكن اغفال أهمية الحركات الاجتماعية خاصة والمجتمع عامة في رفع بعض التحديات في إطار الانتقال من نمط حكومي إلى آخر، مع الإشارة إلى أن ذلك لن يتأتى بدون طرح سؤال الشرعية، بحيث انه مقترن بعملية التحول الديمقراطي، وان الشرعية تعد العنصر الضامن لديمومة الأنظمة السياسية العربية. وتمت محاولة الإجابة عن سؤال الشرعية من خلال معرفة كيفية الفصل بين الأنظمة السياسية العربية وفق منظور **هدسون Hudson**، انطلاقا من مقياس تعامل الأنظمة السياسية العربية مع مسألة الشرعية، ومن خلال القاعدة المعمول بها في ما يخص الخلافة السياسية، وبالمقابل مع التركيز أيضا على البحث عن الأزمات السياسية ذات البعد النظمي في الدول العربية، بإعطاء الأهمية إلى ظاهرة التخلف السياسي باعتبار انه مقترن بالتنمية السياسية والتنشئة الاجتماعية.

. الهوامشوالمراجع:

[1] محمد السويدي، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص 109.

[2] بلقيس احمد منصور، "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن، 1991-2001"، **رسالة ماجستير،** جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص10.

[3] مصعب حسام الدين قتلوني، **ثورات الفيسبوك: مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير**، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014، ص 54-55.

[4] علي الدين هلال، **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث: في ازمة الديمقراطية في الوطن العربي**. ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 38.

[5] هويدا عدلي، "المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي"، **مجلة الديمقراطية،** العدد 7، يوليو 2002، ص 186.

[6] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الثاني: الحراك السياسي وإدارة الصراع**. ط 2، القاهرة: مكتبة الآداب بحرم جامعة القاهرة، 2006، ص 81-82.

[7] عماد شاهين، "هل تتحول مصر ديمقراطيا ؟"، **مجلة الديمقراطية،** العدد 20، أكتوبر 2002، ص 84-85.

[8] صفي الدين خربوش، "التطور السياسي في مصر"، **أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب 17-19،** اكتوبر 1993، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص 464.

[9] هالة جمال ثابت، "التحول الديمقراطي في أوغندا 1972-1992"، **رسالة ماجستير،** جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999، ص 6.

[10] بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 37.

[11] سعيد بن سعيد العلوي، المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 13.

[12] حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي،** عدد 349، مارس 2008، ص 22.

[13] حسين علوان، **إشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص11.

[14] نفس المرجع السابق الذكر، ص12.

[15] محفوظ محمد، مرجع سابق، ص 30.

[16] طه مطر ظلال فراج، **التنشئة السياسية وخصائص الشخصية، كمتغيرات مُنبِئة بالمشاركة السياسية في دولة الكويت**، مصر: جامعة الزقازيق، ص 7.

[17] العلمي عبد القادر، **في الثقافة السياسية الجديدة**. ط2، منشورات الزمن، 2013، ص43-44.

[18] عبد العظيم محمود حنفي، "النظم السياسية ومأسسة العملية السياسية"، الرابط الإلكتروني:
minbaralhurriyya.org/index.php/archives/248

[19] محمد زاهي بشير المغيري، "العرب بين ثقافة الديمقراطية وثقافة التسلط":
http://www.zahi.iwarp.com/arab_political_culture_and_democracy.htm,